سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	مشاكل الإسكان فى السويس والإسماعيلية وبورسعيد	١
٢-	مشاكل مع ليبيا والسودان حول شركة التأمين المشتركة	٥
٣-	سعر الأرز، ومناقشة تحسين الرغيف	٥
٤-	مناقشة سياسة التعليم والبحث العلمى	١٠
٥-	بحث مدى تقدم تنفيذ الخطة الاقتصادية	١٥
٦-	عبد الناصر.. طلب مراجعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى وبيان ٣٠ مارس	٢٩

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٩/٢٢

مشاركة السلطة التنفيذية بكل جهدها فى تنفيذ ما يخصها من مقررات وتوصيات المؤتمر القومى العام؛ باعتبار أن هذه المقررات والتوصيات خطوط ملزمة للعمل الحكومى، خصوصا بعد قول الرئيس جمال عبد الناصر فى نهاية الجلسة الختامية لدورة المؤتمر: من أنه يتعهد بأن يفعل كل ما فى وسعه لكى يضع قرارات المؤتمر وتوصياته موضع التنفيذ.

استعادة البحث ومواصلته والبت فى المسائل الكبرى التى كان مجلس الوزراء يبحثها قبل أن توقف اجتماعاته خلال شهرى يوليو وأغسطس؛ وفى مقدمتها تقرير اللجنة الخاصة بتنفيذ ما ورد فى بيان ٣٠ مارس، الى جانب تقرير اللجنة الخاصة التى بحثت موضوع الاصلاح الاقتصادى.

وضع جدول أعمال محدد لمجلس الوزراء فى الجلسات القادمة؛ سواء مما ورد فى قرارات وتوصيات المؤتمر القومى، أو ما قد يرى الوزراء فى اختصاصاتهم إعطاءه أولوية من الموضوعات الجارية.

بحث ثلاثة موضوعات محددة: تحسين الرغيف وضرورة العمل على رفع مستواه، أسس السياسة التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة، استعراض عام لسير العمل فى خطة التنمية خلال الشهور الثلاثة الماضية، ومتابعة ما تم من مشروعات الخطة فى الفترة التى بدأت بالعمل بالميزانية الجديدة فى يوليو الماضى.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨

عبد الناصر: عايزين نقعد النهارده لغاية ٨,٣٠ لأن قعدنا كتير الجمعة اللى فاتت، عايزين نختصر الكلام للعُشر. فيه عندنا إيه مواضيع؟

الشافعى: فيه الموضوع الخاص بالشباب.

عبد الناصر: لا.. عايزين نأجله، لأن لسه برضه الصورة مش متبلورة فى ذهنى عن العلاقة بين الشباب ومنظمات الشباب.. نؤجله. إيه تانى؟

مصطفى: فيه مواضيع خاصة بأهالى السويس علشان تهجيرهم، عدد منهم جه سكن فى بعض مساكن القاهرة، فى الوقت الحاضر فيه طلب شديد على مساكن أخرى. المحافظة كذلك بترغب إنها تنتقل ويكون لها مكان فى القاهرة، وبالمثل محافظة الإسماعيلية وأيضا المطالب كثيرة.

جمعت محافظ السويس والإسماعيلية مع مديرى الشركات وجبنا الإحصائيات لهذه المساكن، تبين إن المساكن دى مخصصة للتمليك والقيمة اللى بيطالبوا تأجيرها بها إحنا قلنا: شغلة مؤقتة علشان بعد إزالة آثار العدوان يرجعوا. طالبين قيمة أقل من القيمة الإيجارية الصحيحة لهذه المساكن. كنت أحتاج الى توجيه من المجلس؛ هل ممكن نخليهم يشغلوا هذه المساكن شغلة مؤقتة بقيمة إيجارية مؤقتة تتناسب مع الدخول بتاعتهم الحالية؟

بس الشركات واخدة قروض وهذه القروض بفوائد، وتطالب بتحديد قيمة تعويض فى نظير الفرق بين القيمة اللى يشغلوا بها هذه المساكن والقيمة الإيجارية الصحيحة.

عبد الناصر: مين اللى اتكلم معاك فى المواضيع دى؟

مصطفى: محافظ السويس ومحافظ الإسماعيلية.

عبد الناصر: آه.

داوود: الاجتماع اللى عملته مع المحافظين الثلاثة.. الإسماعيلية وبورسعيد والسويس، أثيرت هذه المشكلة وهى كواقع مشكلة قديمة، يعنى ماجدتش بس. ولكن حصل فى بنها وفى غيرها إشكالات حول المساكن الحكومية والمساكن اللى بنياها جمعيات تعاونية لأن القيمة الإيجارية اللى طلباها مرتفعة؛ مثلا شقة ٣ أوض ١٤ جنيه، المهجر كل اللى بياخده ٩ جنيه فلو دفع كل المبلغ يبقى لسه باقى عليه من الإيجار! فهم طالبوا بمبالغ قليلة. حصل فرق بين المبالغ المستطاع دفعها والمبالغ المطلوبة لتسديد القروض وفوايدها، وإنهم يحتاجون الى جهة تتحمل هذه المبالغ. وهذه المبالغ لم توضع فى التقدير من المبالغ التى ندفعها التى تقدر للإعانة، فهى من ضمن المسائل التى جمعتها وبعتها للعرض.

الشافعى: بالنسبة للناس المهجرين محتاجين للرعاية، والرعاية كانت الدولة معدة نفسها إنها تقيم معسكرات للمهجرين، وخطة التهجير مبنية على الأماكن اللى ممكن التهجير اليها، فلما بتطول المدة الناس عايزة الحياة الخاصة وجزء من المهجرين تطلع إنه يأخذ المساكن المربوطة على أهداف وأغراض ناس آخرين سواء بالنسبة للسكن بالشراء أو بالإيجار؛ فالإيجار غير مناسب مع قدرة المهجر اللى الدولة بتدفعها. فالحقيقة لو سلمنا بالأمر الواقع إن فيه ناس جت واحتلت هذه المساكن، هيبقى فيه ناس مميزة وناس أقل امتياز اللى موجودين فى المعسكر، وهتخلق ردود فعل من الأعداد الكبيرة اللى موجودة فى المعسكرات.

يجب أن ننظر للموضوع على كلياته مش الإسكان بس ومش وضع الدولة أمام الأمر الواقع، ونحط حلول أمام أمر واقع مابتمشيش مع قاعدة عامة.

عبد الناصر: هل هم خدوا البيوت خلاص؟

مصطفى: لا.. فيه بعضهم سكن، إنما فى الوقت الحاضر محافظة السويس عايزة تدى المواطنين اللى هناك وعائلاتهم وعايزة مقر. اتفقنا على مقر موجود هنا فى مدينة نصر مساكن إيجارية، وممكن المحافظة تنتقل وعايز يجيب الموظفين معاه.

عبد الناصر: طب نرفده أحسن! هييجى هنا يعمل إيه؟! إحنا مش عايزينه هنا!(ضحك) هو المحافظ هييجى يقعد هنا؟!

جمعة: سيادتك كان فيه توجيه بتخفيف بعض المديريات زى الشئون الاجتماعية اللى مالهاش طلب تخفف يعنى زى الاسماعيلية والسويس، هو بيفكر فى نقل بعض الموظفين.

داوود: هو الحقيقة المشكلة حجمها محدد، إحنا عارفين بالضبط عدد طالبى الإسكان أد إيه ومبحوث حالتهم، ودول بخلاف اللى ساكنين فى المعسكرات، فكل اللى طالبين سكن ومطلوب نحدد أماكن لهم بخلاف الأعداد اللى موجودة فعلا فى المعسكرات أو اللى احنا فى سبيل إيداعها مجددا فى معسكرات أخرى؛ اللى حصل إن هؤلاء الناس طالت بهم مشكلة البحث عن المساكن وطالت المدد، وقدامهم عمارات فاضية يطالبوا بسكن هذه العمارات، محدش بيرد عليهم ومحدش بيمكنهم منها ومشتتين وبعضهم الى الآن موجود فى لوكاندات أو أعباء على أسر أخرى فى أوضة واحدة!

فأخيرا راحوا على العمارات الموجودة وأقاموا فيها، وتدخلت جهات متعددة وبحثناهم فتبين فعلا إن فيه ٣٠٠ أسرة من اللى دخلوا دول مستحقين وتنطبق عليهم الشروط، ولم يكونوا مقيمين فى معسكرات إنما هاجروا مؤخرا من الاسماعيلية والسويس.

لازالت هناك أعداد حوالى ٣ آلاف طلب، ومبحوثين وكلهم يتطلعوا الى السكن ومش لاقيين مساكن!

القطاع الخاص مافيش فيه ما يكفى، وحتى لو وجد فيه ما يكفى لا يقدر عليه المهاجر لأنه عاوز مقدم وعاوز وعاوز ولا يستطيع أن يقدمه. ودى يمكن من أهم المشاكل اللى كانت تثير مشاكل فى الاجتماعات، وكان اتخذ قرار على أساس إن الضغط كله مايبقاش فى القاهرة؛ كل محافظة تحدد نسبة من المساكن اللى عندها بحيث مانضغطش على القاهرة، وماتيسرش هذا أيضا لأن كل المحافظات تقريبا تعانى من المشكلة.

جمعة: هو بالنسبة سيادتك لمشكلة الإسكان الموجودة فى الاسماعيلية والسويس، هتزيد كمان يافندم لأن كل دول اللى تم تهجيرهم حتى الآن، فإذا تم التفكير فى تهجير المصانع هتزداد المشكلة. بالإضافة الى كده لازم نعمل حساب بورسعيد لأن فيه تفكير برضه على بورسعيد. فتصورى إن مشكلة الإسكان لازم تدرس ككل بالنسبة للـ ٣ محافظات معا.

هويدى: هو يافندم النقطة اللى كان أثارها سيادة النائب حسين الشافعى بخصوص الناس المقيمة فى المعسكرات، وبقالهم فعلا فترة طويلة جدا لكن فعلا عندهم نوع من حالة القلق. فأنا بقول: تخفيفا للعملية، أنا أؤيد الأخ شعروای بخصوص بحث الموضوع ككل بالنسبة للـ ٣ محافظات، علاوة على كده إن الناس اللى قعدت فترة طويلة فى المحافظات تعطى أسبقية.

يعنى الإخلاء يتم من المعسكر الى بيت سكنى موجود فى أى مكان والمهجر الجديد يذهب الى داخل المعسكر؛ على أساس أدى فرصة للناس اللى قاعد النهارده بقاله سنة ومتضايق ممكن أمتص الضيق بتاعه شوية لما أسكنه فى بيت رخيص ولاّ حاجة.

عبد الناصر: هو الشقق اللى عندكم أد إيه؟

مصطفى: فيه ٩٠٠ ممكن إنهم يتسلموهم.

عبد الناصر: دول هيتملكوا يعنى.

مصطفى: هم معروضين للتمليك.

الشافعى: إذا سمح سيادة الرئيس، إذا كانت لجنة من الشئون الاجتماعية والإسكان والخزانة يبحثوا الموضوع بأطرافه كلها وتقدم اقتراحات؛ بحيث إننا نبقى متأكدين إذا زادت المشكلة نبقى عارفين مبادئ محددة والتزاماتها بالضبط.

عبد الناصر: تبقى لجنة برئاسة الأخ حسين الشافعى ونشوف الموضوع الأسبوع ده.

داوود: هو بالنسبة للمعسكرات، إحنا حلينا مشكلتهم هذا الأسبوع حل جزئى لأنه مكانش بيقبلوا إنهم يخرجوا خارج المعسكرات مهما كان الإغراء؛ خشية إن الإعانة اللى بياخدوها تنخفض لأن الإعانة جوه المعسكر ١٢ جنيه وبره المعسكر ٩ جنيه، فكان يخشى لو خرج تنخفض الإعانة. فجينا الأسبوع ده وقلنا: اللى يستطيع إنه يدبر لنفسه إقامة فى إحدى القرى – يعنى مايجيش المدن – على نفقته الخاصة نحتفظ له بنفس الإعانة اللى هو بياخدها. ودى فعلا فرجت لأن بعضهم له بلاد أصلية ومشيت العملية على هذا الأساس.

مصطفى: هى مشكلة الموظفين.

عبد الناصر: على العموم تشوفوا العملية مع الأخ حسين.

الشافعى: نجتمع يوم الأبعاء الساعة ١٠,٣٠.

عبد الناصر: كان فيه كنت مقدم مذكرة؟

زكى: أيوه يافندم.. كان فيه اتفاق بينا وبين ليبيا إن يبقى فيه شركة تأمين مشتركة برأسمال ١٠٠ألف جنيه، هم يحطوا ٦٠٪ وإحنا ٤٠٪. عرضنا الموضوع على اللجنة الاقتصادية، وافقت عليه لكن مجلس الدولة أفتى بأن مايجوزش موافقة، لا يكتفى بموافقة اللجنة الاقتصادية ولابد من الحصول على موافقة مجلس الوزراء؛ فأنا بعرض الموضوع برضه لنوضح ناحيتين من حيث الشكل والموضوع:

من حيث الشكل: برضه إن مستقبلا تعتبر موافقة اللجنة الاقتصادية هى الموافقة طالما أن قراراتها بتعرض على مجلس الوزراء.

النقطة التانية: الموافقة على إنشاء الشركة علشان إحنا مضينا فعلا عقد بكده.

زى دى برضه إتفاقنا مع السودان، لأن السودان لما ابتدوا عملوا قوانين السودنة مقدروش ينفذوها وتعبانين ومش قادرين يمشوها، فكانوا قالوا لنا يعنى إننا نساعدهم. قلنا لهم: إنتم تطلبوا وإحنا ندرس علشان ميبقاش فيه، يعنى إننا تقبلنا بدينا بشئ، فقالوا: عايزين ندرب سودانيين لعمليات التأميين وعايزين نعمل شركة مشتركة؛ لأن عندنا واردات وصادرات وعائدات كبيرة نرجو أنها تخش معانا فيها. فإحنا وافقنا على إننا برضه فيه شركة مشتركة بـ ٢٠٠ ألف جنيه، ٥٠٪ و٥٠٪، والمؤسسة عندها المبالغ باعتماداتها.. فبنرجو موافقة المجلس.

عبد الناصر: بالنسبة للرز؟

زكى: الرز يافندم.. هنجتمع يوم الثلاثاء، يوم الثلاثاء إن شاء الله الصبح هننظر فى موضوع الحيازة وموضوع السعر اللى فى السوق المحلى.

عبد الناصر: هو الحقيقة لو إحنا وحدنا السعر يبقى أحسن، لأن اللى باين دلوقتى إن احنا ملخبطين الناس وتاعبين الناس. الحقيقة كل ما نيسر لهم تبقى دى العملية الصحيحة، وبعدين برضه مافيش معنى إن احنا عاملين السعر بتمن يتباع بـ ٧ قروش أو ٦ قروش.

موضوع الرغيف بقى، أول ما جيت من الاتحاد السوفيتى أول حاجة سمعتها عليها وبعدين جات لى منك مذكرة ثم مذكرة. معرفش هل حد منكم سامع إن الرغيف بقت حالته سودة ولا يؤكل، ولاّ ماسمعتوش؟!

يعنى أنا أول ما جيت كنت منقطع كلية، وابتديت أسأل: على إيه الكلام؟ إيه وإيه؟! من أول الحاجات اللى جات لى وأنا كنت أثيرها فى مجلس الوزراء اللى فات، ولكن يعنى الواحد سهى عن الموضوع.

فالحقيقة إن مانقدرش ندى الناس رغيف بالردة الخشنة كمان يعنى! الاستخراج كان كام٪؟

مرزبان: ٩٣,٣٪.

عبد الناصر: يعنى موصلش أبدا الوضع بهذا الشكل! كان الأول قل لنا على الموضوع.

مرزبان: أيوه يافندم.. هو الأول هى تطورت عدة تطورات، هو المفروض إن الاستخلاص الطبيعى ٨٢٪ ده العادى يعنى فى أغلب الدول؛ على أساس بيطلع السن الأحمر وهو ٥,٥٪ ويطلع الردة الناعمة وبيطلع أيضا الردة الخشنة.

وبعدين جه فى ظروف أبقوا السن الأحمر على اعتبار إنه من الناحية الصحية مافيش مانع، وأبقوا بيطلعوا الردتين الخشنة والناعمة فيبقى نسبة الاستخلاص ٨٧,٥٪ ومشت عليه فترة طويلة. اللى حصل منذ يونيه ٦٧ بعد العدوان، أدخلوا الردة الناعمة بالكامل فيها، كان فيه اقتراح إنها تدخل جزئية بالنص بحيث يبقى ٩٠٪، وبعدين شافوا إن برضه فيه إحتمال الغش لأن الرقابة بتاعتها بتبقى صعبة، فأدخلوا الردة بالكامل الناعمة وخلوا الخشنة برة. هى الخشنة بالضرورة لا تصلح للغذاء الآدمى يعنى هى لا تستخدم إلا فى العلف، وللدواجن وللماشية، وهى خشنة يعنى زى نشارة خشب يعنى لا تصلح لأى شئ!

وبعدين الخطأ إنهم بيطلعوا الردة الناعمة كلها فى وسط الدقيق، وبعدين بيدوا الردة الخشنة دى للمخابز علشان ترغّف عليها تحت العيش، فتكون فى عملية الترغيف بيحطوا نسبة عالية وتقوم حتى بيتنطور على وش الرغيف فبيسئ الى منظره، فبيكون كله زى النشارة وحش!

الحقيقة إحنا بحثنا العملية بعد ما تعددت برضه عدت شكاوى، وكان رد المؤسسات والمطاحن على البتاع ده كله على نسب الاستخراج الـ ٩٣٪ هى بطبيعتها عالية، وإن نسبة الردة الناعمة التى بدت تدخل كلها.

الوسيلة الوحيدة إن احنا نخرجها علشان نحسن رغيف العيش، ودى كانت من أولى المسائل اللى اهتميت بيها فى الحقيقة باعتبار إنها إحدى الأشياء الأساسية اللى احنا نبحثها، لكن شوفنا الأعباء اللى بتترتب عليها. علشان أنا أطلع الردة الناعمة كلية، يبقى محتاج إن أنا أزود كمية القمح اللى داخل علشان أضمن نفس كمية الدقيق اللى خارجة. دى معناها إن لابد إنى أدخل ١١٩ ألف طن قمح زيادة، شفنا قيمتها لقيناها حوالى ٤,٦ مليون جنيه.

طبعا كان العائد دائما والسؤال بيثور، إن ده مهوش الوقت المناسب خاصة إن القمح اللى أنا باستورده وبادفعه بالعملات الأجنبية؛ يبقى صعب إن أنا أقدم على هذه المرحلة وأطالب بيها فى الوقت الحاضر. فعملنا عدة دراسات لمحاولة لتعويض هذا الى حد ما، وممكن الخسائر المحلية الـ ٤ مليون نعوضها باعتبار الردة الخشنة دى نفسها كميتها أصبحت محدودة، وبتروح السوق السوداء رغم إن احنا بنبيعها بـ ١٧ مليم الكيلو يعنى ١٧ جنيه الطن، بتتباع فى السوق السودا ما بين ٢٠ و ٢٥ فى الطن

لأنها بتتاخذ لنقص الكُسب والعلف فتتاخذ أيضا للدواجن وللماشية، فهى مطلوبة. فقلنا لو زودنا السعر ممكن تعوض ٢,٥ مليون، وبذلك نقدر نركز الخسارة. لكن برضه still إحنا لازم نستورد ١١٩ الف طن زيادة قمح، ولازم ندفع عملة حرة عبء على ميزان المدفوعات، فسيبنا العملية فى وضع دراسات عديدة.

لكن تعدد الشكاوى الحقيقة أثبت الى إن العيب مهواش بس فى لون العيش، والناس عندها استقبال للتضحية فى هذا الظرف.. العيش يبقى أسمر شوية معلش يبقى برضه أهو فيه ظروف حربية وظروف معركة إحنا نقدر نتحمل، لكن بدء الإثارة الى أن فيه رمل فيه ظلط فيه مواد غريبة، اللون وحش، نسبة الخبز وحشة؛ فعملنا إيه؟ بقالنا أسبوع أو عشر أيام فيه حملات متوالية على المطاحن وعلى المخابز.

الصورة الحقيقة اللى جاتنى بينت صورة عكس ما كان الواحد متصور؛ إن العيب مش من المخابز أساسا لا فى القطاع العام ولا فى القطاع الخاص، إنما هى مننا إحنا فى المطاحن لأن الدقيق اللى بيصنف هو نفسه سئ فيه الزلط وفيه الردة نسبة عالية، وفيه.. وفيه.. الى آخره.

فعملنا الحملة على المطاحن نفسها، مع مديريات التموين ومباحث التموين ومؤسسة المطاحن كلها، شفنا الحقيقة حالة المطاحن نفسها فى حالة يرثى لها؛ يعنى أغلبها مطاحن مستهلكة وعمرها مابين ٦٠ و ١٥٠ سنة! وفيه مشروعات توسعات وماشية ببطء، ويمكن برضه إديناها الأولوية إن احنا نعمل فيها عمليات تجديد.. الى آخره. وتعاقدنا على ١٠ مطاحن و ٨ مطاحن بعدين تشيكوسلوفاكى، وماشيين فى العملية لكن هتاخد وقت بجانب عملية التوسع والإحلال ده كله.

الحقيقة شوفنا إن فيه إهمال شديد فى إدارة المطاحن، الإهمال ناتج من إن الإعانة المقررة للمطاحن لتعويضها عن الطحن ٦٢٩ ألف فى الميزانية غير كافيه وبيتحملوا خسائر، فكل شركة عاوزة تحاول تغطية هذا الفرق إن هى تحرص على تحقيق أرباح أو على الأقل ماتظهرش بخسارة، فتكون حتى ٩٣٪ اللى احنا بنعترض عليها إنها تزيد عن ٩٣٪؛ بدليل إنه بيطلع بعض الرده الخشنة وبينعموها، وبعدين بيرجع يخلطها بالدقيق فتكون نسبه الاستخلاص مش ٩٣ أحيانا بيتجاوزها الى ٩٤ أو ٩٥.

وإحنا إدينا توجيه الحقيقة، علشان بدل ما تدى للناس رده خشنه وتسئ الى مصدر الرغيف الى إنها تطحن وتعطى كردة ناعمة.. يبقى فى الصورة دى أحسن، فالمطاحن استغلت هذا الوضع وأصبحت بتخلط الردة الناعمة أو بتبيعها.

إحنا عملنا عدة إجراءات فيها حاجات تانية؛ شوفنا فيه بعض المطاحن فى منتهى القذارة.. أنا روحت وشفت واحد واتنين الحقيقة الواحد ميتصورش إنه عايش فى القرون الوسطى، العملية بدائية وأقل من البدائية خالص؛ بيكنس الأرضية بما فيها من دقيق وبما فيها من تراب وشايل كل حاجة ويروح حاطتها فى قلب شوال الدقيق بمنتهى البساطة بدل ما يدخل ينخلها تانى وينضفها؛ فالعملية مافيش فيها رقابة ومافيش فيها مسئوليه فطبعا دى بتسئ.

فيه عوامل أخرى شفناها وطبعا حاولت المطاحن تدافع عن نفسها، وجابوا لى عينات إن فيه بعض أنواع من القمح المستوردة وخاصة إن فيه قمح إيرانى مليانة زلط، ويمكن دى الشكاوى الأخيرة فيها.

القمح الإيرانى بطبيعته بيدى دقيق لونه أبيض شوية، فافتكروا إن دى ميزه فبالغوا فى الاستهلاك منه، وبعدين اتضح إن فيه زلطة رفيعة فى حجم حبة القمح فبتنزل من الغربال عادى مع الدقيق، وهى زلطه متحجرة غير قابله للطحن فبينزل فى قلب العيش؛ وبالتالى فعلا رغيف الخبز بيبقى فيه هذه الزلطة، واتضح أيضا إن نفس القمح الإيرانى ده – وكانوا بيستخدموه للخلط بنسبة كبيرة من حوالى شهر ويمكن ده اللى عمل الأزمة الأخيرة – فيه حبة اسمها الوزان – حاجة زى كدا – ودى بطبيعتها حبة غريبة، بنسبة ٢٧ حبة فى الكيلو بتطحن مش بتبان، بس أول ما تتعجن ويتخلط عليها مياه بتتحول الى لون أزرق وبتدى مادة سوداء أو زرقاء بتسئ للرغيف. وجابوا من الخبز بعض هذه العينات، فأنا وقفت الصرف من القمح الإيرانى من ٣ أيام بعد ما كانوا بيخلطوا به علشان يحس اللون. وقفنا أيضا صرف الردة الخشنة كلية، ووقفنا حجر أو حجرين من كل مطحن ونخصصهم الى أن كل الردة الخشنة تطحن الى ناعمة. وبعدين علشان المخابز ماتستغلش الردة الناعمة إن هى تخلطها زى ما كان المطاحن بتعملها، قلنا: ماندیهمش غير ٢ كيلو عن كل شوال ودى بالكاد تكفى لعملية الرغّف.

وبعدين فيه رقابة على الإهمال والوساخة والنظافة عامة، تبين لنا فى بعض المطاحن كان المنخل بيتقطع وبالرغم من ذلك بيفضل مقطوع وبيشتغل يوم ولاّ اتنين الى أن يصلحوه لأن فيه ميزانية معينة لكل مطحن لاستبدال المناخل. فالمنخل بيتقطع، مادام إتقطع يبقى أصبح زى قلته العملية بينزل الدقيق زى ما هو بوساخته بكل حاجة، فطبعا قلنا: حتى دى لو كلفتهم أعباء أنا رفعت سعر الرده الناعمة اللى هنبيعها من ١٧ مليم الى ١٨ مليم، الفرق ده بسيط – زى ما قلت – إذا كان السعر فى السوق العادية بيتراوح من ٢٠ الى ٢٥ مليم دى هتجيب لنا ٢٥ ألف جنيه كإيراد المطاحن من هذا المليم. وقلنا: ده يخصص للأعباء الجديدة نتيجة النظافة ونتيجة الطحن وتعطيل بعض الحجارات وطحن الرده الخشنة الى ناعمة، وأيضا فى عمليه استبدال المناخل.

وبعدين حددنا المسئولين عن الإنتاج فى كل مطحن من المطاحن فى الورديات التلاتة وبالاسم والحقيقة أنا هددتهم، وأنا بعت لسيادتك مذكرات فى هذا الموضوع وإن سيادتك مهتم بهذه العملية ولها صدى سئ، وإن العملية يعنى لو أدت الى فصل اتنين أو تلاتة خلال هذا الأسبوع سواء من رؤساء الشركات أو من مديرى المطاحن أو المسئولين عن الإنتاج، لابد أن نأخذ هذا الاجراء علشان نعالج هذا الاهمال. ففعلا إن لدرجة إنهم إترجونى فى إن أنا أبقى هذه العملية ليوم السبت.. إحنا شغالين من يوم الأربعاء والخميس والجمعة، وفعلا التقارير بتدل على إنهم بياخدوا احتياط النهارده أحسن بكثير. أنا معتقد إن الإجراءات دى مافيش شك إنها تعالج الوضع بتاع تحسين الرغيف، لكن نسبة الاستخلاص هتبقى زى ما هى لأن طبعا الموضوع التانى موضوع كبير وفيه أعباء.

ده الوضع اللى أخدناه لأن فعلا العيش كان سئ.

النقطة التانية: فى المخابز برضه فيه إهمال، يعنى مش مافيش المخابز برضه حالتها قديمة وسيئة ومتخلفة ومافيش تطوير وعددها كبير؛ يعنى القطاع الخاص فيه ٤٧٠ مخبز فى القاهرة وحدها كلهم قطاع خاص، مطاحن القطاع العام لا يتعدى الـ ٦٠ واحد بجانب الـ ٤٧٠. مخابز القطاع الخاص فى مستوى الجمهورية كله – فيما عدا القاهرة – كله قطاع خاص يعنى مافيش قطاع عام. فيه مشروعات للمخابز المحسنة، وإحنا بدأنا فعلا بقوا اتنين واحد فى ميت عقبة فى الجيزة وواحد فى مدينة نصر هيشتغل الشهر اللى جاى، والإنتاج بتاعهم مافيش شك إنه أحسن وساعد الى حد ما إنه يطلع الرغيف محسن.

فيه أربع مخابز جارى التنفيذ فيها فى الأحياء الشعبية خصوصا، والمفروض تخلص آخر العام وإحنا بنضغط إنها تخلص قبل نهاية يونيه اللى جاى بتخلص فى ٣ أو ٤ شهور.

فيه بعض المحافظات برضه قايمين فى دمياط والمنصورة وطنطا المخابز محسنة، لكن الحقيقة الاعتماد اللى كان مطلوب للمخابز المحسنة علشان أحل محل كل المخابز الصغيرة كان مطلوب للقاهرة وحدها عدد كبير يمكن يصل الى ٧ مليون جنيه! طب إحنا السنة دى ماخدناش اعتماد لهذا وسبنا العملية، لكن الحقيقة هو ده الحل لعمليه المخابز لأنها متخلفة وفى أماكن ضيقة وصعب تطويرها وأصحابها مش بيعملوا أى تطوير أو تحسين فيها، من حيث المكان نفسه ضيق وقذر، من حيث العمال منتهى الإهمال يعنى التصرفات والأكل والشرب أثناء عملية الرغف!

فيه نقطة اللى كانت أثيرت فى بعض المخابز اللى كان مستولى عليها وكانت تشتغل للقطاع العام وبعدين إحنا سبناها، الحقيقة إحنا كنا حريصين إن احنا نتتبع الإنتاج فيها. التقارير اللى عندى – قلنا: يمكن تكون دى عامل – التقارير اللى عندى من مباحث التموين ومديرية التموين ومؤسسات المطاحن والشركات نفسها، إن هى أحسن حال مما كانت عليه معانا فى الوقت الأول، إن أنا يمكن التركيز كله كان على المطاحن نفسها والإصلاح اللى فيها؛ فعمليه المخابز إحنا برضه ماشيين فى عمليه التحسين وعملية الرقابة.

هو كانت أثيرت نقطة تانية.. هى خاصة بالقطر بتاع العيش، الى إن بيحاولوا إن يعملوا الرغيف أقل قطر ممكن علشان يحقق الوزن ويكسب أكتر. فإحنا برضه عدلنا دى الى ١٩ سم وبنحاول نضغط عليه، ويمكن هنجد مقاومة شوية وصعوبة فى الرتبة لأن دى تؤدى الى إن شكل الرغيف يبقى أحسن ويبقى جاف أكثر، مش هيبقى فيه نسبة رطوبة واللبابة اللى هى موجودة من الرغيف الضيق والصغير. إحنا ماشين يعنى فى مستوى رقابة شديد، أنا أعتقد إن ممكن فى خلال الأسبوع اللى جاى لابد أن يكون فيه تحسين فى الدقيق وبالتالى مش هيبقى فيه شكوى من الزلط والرمل واللون الأسود.. لآخره بقدر الإمكان.

لكن طبعا دى ماتمنعش إن اللون هيبقى الأسمر؛ لأن نسبة الاستخلاص ٩٣ نسبة عالية مافيش شك. وأيضا فيه عامل تانى الحقيقة مهم، وده اللى بنشوفه إن فى الأرياف والمحافظات بنجد إن لون العيش أحسن من لون القاهرة؛ لأن الوحيد اللى يدى اللون الأبيض هو الدقيق البلدى.. القمح البلدى بتاعنا والأسترالى والفرنساوى، فيما عدا هذا القمح اللى بنجيبه من أوروبا أو من الدول الشرقية، وده كله الحبة بتاعته حمراء والقشرة بتاعته حمراء ففى الطحن بتتدى لون أسمر، طبعا تقليل نسبة الاستخلاص هتحسن لكن مش هتكون زى القمح بتاعنا.

ده يعنى خلاصة الموقف كله بالنسبة لرغيف العيش.

عبد الناصر: يعنى الجمعة الجاية هيبقى أحسن؟

مرزبان: آه.. إن شاء الله. أرجو هذا.

عبد الناصر: بالنسبة للخطة التنفيذية لبيان ٣٠ مارس من وزارة المواصلات والنقل والإنتاج الحربى والعمل، بتروح لعند السيد حسين الشافعى وهيبحث الموضوع. فى الحقيقة هنقعد نبحث المواصلات وتوفير الخدمات وهنبحث الحاجات دى يعنى مش هنخلص أبدا العملية! يعنى خدمة الترنك والخدمة التليفونية اليدوية بيتهيألى تروحوا فى اللجان، إذا كان فيه مشاكل بتيجى لنا المشاكل هنا إذا كان الموضوع ماشى يمشى. وزارة الشباب هانشوفها الجمعة الجاية إن شاء الله.

مراد: قوانين التعليم سيادتك أمرت إن احنا نخصص لها جلسات أنا انتهيت فعلا.

عبد الناصر: والله برضه أنا أصلا عملية قوانين التعليم أنا بالى مش طويل فيها أو قوانين الموظفين، والكلام ده مابعرفش أشتغل فيه، يعنى تروح عند السيد حسين الشافعى بتلم أكتر من السادة الوزراء ولو فيه مشكلة تييجوا لنا فيها فى الآخر بتريحنى يعنى! (ضحك)

مراد: حولتها لمجلس الدولة النهارده ٣ قوانين تعليم عام وفنى وخاص، وبعت لسكرتارية الحكومة النهارده نسخ من هذا.

عبد الناصر: السيد حسين الشافعى بكره هيعمل لك جلسة! (ضحك)

الشافعى: حاضر.

شقير: لو أذنت لى يافندم هو فيه سياسة التعليم ككل علشان مشروعات التعليم العالى أيضا، وفى الأسبوع القادم بيكون سياسة التعليم العالى ككل.

عبد الناصر: وبرضه تحضر، أنا من رأيى أنتم الاتنين تحضروا هنا وهنا.

مراد: ما إحنا أعضاء فى نفس اللجنة.

عبد الناصر: البحث العلمى أيضا علشان التنسيق فى نفس العملية إذا كان فيه بقى مشاكل أو عقد.

الحقيقة بالنسبة للتعليم كل اللى أنا أرجوه هو عدة مبادئ..

أولا: بنعلم الأولاد فعلا، مش مانعلمهومش مش يروحوا المدرسة ويطلعوا من المدرسة مايعرفوش يقروا ويكتبوا فى المدرسة الابتدائية! دى أول نقطة عاوزين نعلمهم.

ثانيا: مانثقلش عليهم ماندهمش حاجات مافيش داعى إنهم ياخدوها، يعنى الحقيقة ثانوى النهارده بقى صعب أوى على الاولاد يعنى أيامنا مكانش فيه تفاضل ولا تكامل برغم إن أنا أدبى! (ضحك) ورحت الكلية الحربية إدونا ميكانيكا وحساب مثلثات! (ضحك)

يعنى سن الـ ١٧ أو ١٣ سنة بيبقى عليهم ارهاق شديد وبقيت عملية التوجيهية النهارده بقت صراع!

العملية التانية: بما إن العدد بيزيد كل سنة من التوجيهية، لازم نزود الجامعة.. لازم كل سنة نزود الجامعة بنسبة زيادة خريجى المدارس الثانوى وإلا هنبقى مقصرين!

يعنى أنا من يوم ما قررت التعليم المجانى أنا حصلت لى المشاكل، تانى سنة بنتى مادخلتش! (ضحك) والسنة دى عبد الحميد جاب ٥٨ جاب فى الرياضة نمرة عالية جدا وسقط فى علم الأحياء فهنوديه الجيش يعنى!

صوت: الجيش وحش يافندم! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: (ضحك) ده هايروح ليه؟ هيروح لسبب بس إن أبوه ضابط.. مش كده؟

ف. فوزى: إحنا بناخد من ٥٠٪ وهو جايب ٥٨,٣٪ يعنى سيادتك مالكش دخل فى الموضوع.

عبد الناصر: فلازم نعمل حساب إن احنا نزود الجامعة كل سنة.

حجازى: بالنسبة للكليات النظرية بالذات، يعنى احنا عمالين نضغط على جامعة القاهرة بـ ٣ – ٤ جامعات؛ عملية غير مستحبة وغير معقولة.

عبد الناصر: لأن السنة دى كام واحد أخد التوجيهية؟

مراد: ٧٦ ألف.

عبد الناصر: يبقى السنة اللى جاية هيبقى كام؟

شقير: مش هتتكرر السنة اللى جاية.

مراد: بالقوانين الجديدة بتاعتنا.

شقير: لأن الإصلاح فى التعليم أساسا، لازم نتفق عليه مع وزير التعليم.. تطوير هيكل التعليم العام وتطوير نظم الامتحانات فيه لأن الـ ٧٦ ألف دول طالعين لعدة أسباب..

أولا: التعليم الفنى عندنا فى مرحلة الثانوية أصبح محدش بيدخله غير نسبة ضئيلة جدا. معظم الناس مركزة على تعليم الثانوى العام علشان يدخل الجامعة، بينما إحنا فى حاجة الى نوع من الفنيين يتخرج من الثانوية الفنية أو من نوع مدرسة..

عبد الناصر: طيب ما بيتخرجوا ومابيشتغلوش!

شقير: لأن مجالهم يافندم بيبقى مش ملائم مع احتياجات السوق، فلابد يكون فيه تعليم مع الفروع اللى السوق محتاجها.

مراد: إحنا غيرنا الشُعب السنة دى.

عبد الناصر: ده أنا شغلتهم بالعافية هنا فى مجلس الوزراء!

شقير: الناحية التانية يافندم نظم الامتحانات: نظم الامتحانات غريبة الشكل، الطالب بيفضل ١٠ سنين فى الثانوية العامة، الطالب بيرمح الست السنين اللى فى ابتدائى، يخش فى إعدادى ويستطيع إنه يتنقل من سنة الى سنة مع السقوط فى مادتين، ويخش فى الثانوى نفس العملية والثانوية العامة يقدر يطلع بأقل من ٥٠٪ وساقط مادتين.

لو سيادتك أخذنا الـ ٧٦ ألف الموجودين يافندم، نجد فيهم الآتى: ٥٣ ألف عبارة عن تلاميذ ناجحين بـ ٥٠٪، وحوالى ٢٣ ألف أقل من ٥٠٪؛ فالسنة الجاية الـ ٢٣ ألف مش هيكونوا موجودين.

بعدين الـ ٥٣ ألف فيهم ١٠ آلاف ناجحين مع سقوط فى مواد، وده غير طبيعى جدا! وبعدين من الـ ٧٦ ألف منهم أشخاص بيعيدوا الثانوية العامة لرابع أو لخامس سنة، وهو نظام غير موجود فى أى بلد فى العالم غيرنا إحنا! بيحددوا عدد مرات الدخول فى الامتحان. القانون الجديد، السيد وزير التربية والتعليم بالاتفاق معانا بيعالج هذه النواحى. فى تقديرى إن تطبيق هذه النواحى بيطلع لنا السنة الجاية حد أقصى ٤٥ ألف طالب.

عبد الناصر: بدل كام؟

شقير: بدل ٧٦ ألف. طبعا أنا أحتاج للتوسع فى الجامعات ويمكن أحتاج للتهيئة لمدة قبل ما نتخذ فيه قرار؛ لأن لسه عندى نقص شديد فى الأساتذة فى بعض الكليات، أمامنا تطوير المعاهد العليا الصناعية.

عبد الناصر: بعدين بالنسبة للى بيسقطوا فى الجامعة إحنا اتكلمنا إنهم يدفعوا رسوم، ده أيضا لازم يطبق الحقيقة ويعنى نخلى الناس تشتغل علشان تنجح، فيه ناس فى الجامعة دلوقتى فى سنه ٣ سنين – ٤ سنين!

شقير: ده فيه ناس قاعدة ١٢ سنة!

مراد: يافندم فيه مشكلة تانية فى التعليم العام: موضوع الأبنية المدرسية: دى مسألة خطيرة جدا لأن المدارس بدأت تشتغل فترتين وبعضهم يشتغل ٣. السنة دى منعنا الفترة الثالثة، لكن ده بيؤثر على كفاءة التعليم والعيال بيرجعوا بعد الظهر بيبقوا مرهقين، طوال النهار مثلا بيلعبوا وبيجوا يحضروا بعض الظهر بيبقى فيه إرهاق خلاص والعملية بتزيد باستمرار.

أنا وجدت إن وزارة التربية والتعليم فيها فلوس، والأستاذ الدكتور عبد العزيز حجازى خد باله منها فكان عاوز يستولى عليها!

أنا وجدت فيه رسوم معامل مركونة مابتستخدمش، وفيه رسوم التأمين للطلبة ضد الحوادث وماتستعملش! ده يطلع حوالى مليون جنيه وكسور. فأنا بعد إذن سيادتك باعمل دلوقتى مشروع قانونى هنعمل صندوق للأبنية المدرسية ونخصص لها هذا المبلغ، وتبنى مبانى مدرسية تأجرها منها وزارة التربية والتعليم وتدفع الإيجارات وندفع منها تعويض لحوادث الطلبة والصرف على المعامل. واكتشفت إن وزارة التربية والتعليم لها أراضى فى القاهرة كثيرة ممكن استخدامها؛ يعنى قطعة الأرض على الناصية قصاد مسرح البالون ملك للتربية والتعليم محدش يعرفها! فيه فى شارع القصر العينى قطعة أرض فيها جراج مافيهاش غير بس سيارة الوزير وتصلح.. فى شارع القصر العينى فى وسط البلد! وقطعة أيضا خلف كلية هندسة عين شمس أيضا ممكن استخدامها.

وبعدين فيه فى الأرياف التمويل الذاتى، فيه كثير من الأهالى تبرعوا بأراضى وبنوا عليها بعض الأبنية.. عواميد مسلحة وحيطان مش قادرين يكملوا، فأنا بعمل لها حصر الآن. وبعض هذه المدارس محتاجة ٥٠٠ – ١٠٠٠ جنيه علشان تستكمل وتبقى مدرسة وتفتح. فممكن فى ظرف سنة نفتح عدد كبير من المدارس يخففوا هذه العملية.

بس نرجو حماية سيادتك من وزارة الخزانة علشان ماتاخدش منا هذا المبلغ!

حجازى: قلنا بس عايزين نعرف الحاجات دى مش ضرورى ناخدها! هو ١,٢٥ مليون تأمين معامل بياخدوه من التلامذة ومابيستخدمش وبعدين بيتحوش، وأنا عرفته بطريق الصدفة وعرفت إن وزارة التعليم عايزة تعمله شهادات استثمار! فقلت لأ..

مراد: أبنية؟! هيحل موضوع كبير قوى.

حجازى: بقول: نعمل صندوق ويبقى تمويل ذاتى لهذا الموضوع.

عبد الناصر: هو الحقيقة اللى احنا عايزينه فى التعليم الابتدائى، إن الأولاد يعتمدوا على المدرسة مش على المدرس الخصوصى وبرضه مش على أبوهم وأمهم؛ يعنى بالنسبة لأغلبية الأسر يعنى الأم فى الفلاحين وكذا ماتقدرش تعلم الولد.

مراد: إحنا عملنا فى القانون الجديد ترقية المدرس مرتبطة بنتائج تلاميذه، فهو ده اللى هيخليه يهتم. وبعدين إحنا دخلنا فى نظام الامتحانات، الامتحانات مش داخل المدرسة، الامتحان على مستوى المناطق لتقويم المدرس نفسه بحيث هو هيبقى له صالح فى إنه يدرس كويس وإنه ينجح، وده هيخفف من عبء الدروس الخصوصية إن شاء الله.

عبد الناصر: بالنسبة للخطة، لحد دلوقتى شهر.. إمتى؟ هل ماشية الخطة ولاّ مش ماشية؟ أنا كنت كلمت أنور السادات من تسخالطوبو وقلت له يتصل ويسأل.. هل منيمين الخطة ولاّ ممشيين الخطة؟ لأن إذا نيمناها من الأول مش هنلحق نمشيها!

صدقى: ماهى مش ماشية!

عبد الناصر: إزاى؟!

صدقى: الاعتمادات كلها ماصرفتش! يعنى كان فيه نص فى الميزانية فى إنه المشروعات حتى المعتمدة فى الميزانية الجديدة تعرض على اللجنة الاقتصادية.

فالحقيقة وبعدين كان فيه عندنا مثلا ٧٢ مليون أو ٧٣ مليون جنيه استثمارات الخزانة المفروض تمولها، لغاية يمكن ١٠ أيام أو ١٥ يوم خدنا ٣ مليون! وأنا الحقيقة كلمت الدكتور عبد العزيز حجازى، فبرضه أثار موضوع إن فيه تأشيرة فى الميزانية، واتصلت بالدكتور سيد جاب الله، قال: إنهم موافقين على المشروعات، قالوا: لأ.. أيضا لازم يكون النقل موفر المبالغ.

كلمت الأخ حسن عباس وافق على التمويل، فكلمت الدكتور عبد العزيز حجازى فالحقيقة يعنى..

عبد الناصر: دلوقتى الحقيقة الخطة اللى اتفقنا عليها لازم تمشى وإلا يبقى بنضحك على نفسنا! إحنا حاطين تنمية كام٪ ياأخ عبد العزيز؟

حجازى: ٤٪.

عبد الناصر: لأ.. السنة دى طالبين أكتر من كده.. طالبين ٥٪. إنت المسئول إنت وحسن عباس أو هنوقفكم فى ميدان العباسية (ضحك) وصدقى معاكم! يعنى ماتقعدوش تنيموا العملية وتضحكوا علينا يبقى مانعملش خطة!

تقولوا لنا: إيه العملية.. إيه المشكلة بالذات؟

حجازى: لو سمحت يافندم، يعنى مادام الموضوع اتفتح بهذا الشكل، فلما كلمنى الدكتور عزيز صحيح كان واخد ٣ مليون كرصيد مبدئى، ولما اتكلم فى نفس اليوم أو تانى يوم أخد ٦ مليون.

وبرضه لا الـ ٣ ولا الـ ٦ تدل على تعبير حقيقى إن احنا نمشى خطة فى البلد؛ لأن إذا كنا عايزين عملية تمويل مضبوطة يبقى القطاعات لازم تساعدنا فى معرفة التمويل على مدار السنة شكله إيه. لأن يعنى زى مابنتكلم على الواجبات لازم نتكلم على الحقوق أيضا؛ بمعنى إن النهارده الضرائب مابتتحصلش، و٣٦ مليون جنيه ديون على القطاع العام لمصلحة الضرائب.. يعنى العملية التمويلية أخذ وعطا.

عبد الناصر: نفتّح مش نعطل الدنيا! نفتّح المواضيع ونشوف المواضيع؛ لأن دلوقتى السنة اللى فاتت مافيش نسبة تنمية، السنة اللى قبلها مافيش نسبة تنمية! هنييجى السنة دى مافيش تنمية؟! لازم هنشغل الناس وإلا يعنى هنتحط فى مأزق!

حجازى: الدكتور عزيز كلمنى فيما يتعلق بالـ ٣ مليون، وقلت له: إن المذكرة اللى جت لنا درسناها وده اللى نسمح به فى حدود البيانات اللى وصلتنا، إنما علشان نصرف الـ ٧٢ مليون لازم ندرس الـ ٧٢ مليون على مدار السنة خصوصا وإن السنة دى مديين تمويل ذاتى من نفس القطاع.. يعنى مش هناخد وندى.

أولا: جميع الأموال الموجودة فى القطاع نفسه لازم نستخدمها أولا، وبعدين بنديله اعتمادات حسب التطور بتاع المشروعات فى خلال السنة. يعنى أنا مش متصور خطة بـ ٣١٢ هاجى أصرف فى شهر ١٠٠ مليون.. مابيحصلش! بمعنى هذا قلت له: الى أن ندرس بناخد ٧٢ على ٢ أو ٦ مليون. وفى نفس اليوم إدينا له ترخيص بالصرف فى حدود ٦ مليون.

صدقى: لو سمحت.. هو الواقع إنه الكلام اللى أنا قلته كان مضى أكثر من شهرين من السنة، من المعدل الوارد للاستثمارات كان مفروض ناخد ١٢ مليون، ثم إحنا كنا فى نص الشهر اللى بعده كان كل اللى وصل ٣ مليون!

نتيجة لهذا – وأغلب الخطة عبارة عن استكمال مشروعات – الشركات اللى بتنفذ.. نفس شركات المقاولات سابت الشغل ومشيت لأنها لما الشركات مابتاخدش مستحقات بتوقف العمل.

فأنا برضه كلمت الدكتور عبد العزيز حجازى، وأنا برضه قلت الآتى: إذا كنا بنتكلم عن إصلاح مالى واقتصادى فليكن.. نضع الخطوات اللى احنا عايزينها، لكن الى أن نقرر أوضاع معينة مانوقفش الدنيا ونقول نستنى أما نشوف المواقف المالية للشركات!

يعنى الدكتور عبد العزيز حجازى فى كلامه معايا، ما أنا لازم أعرف المواقف المالية بتاعة الشركات قبل ما أدى. أنا بقول: فيه ميزانية بننفذ الميزانية، وبعدين ده كله قطاع عام.. هايروح فين؟! لكن مش معقول أبدا أقول لأ.. أستنى وأوقف الدنيا كلها لغاية ما أدرس المواقف المالية لشركات القطاع العام!

النقطة التانية: إنه نتيجة لهذه الأعمال إن فيه ارتباطات دورية، يعنى الدكتور عبد العزيز حجازى أثار موضوع الحديد والصلب؛ هل إحنا هانفذ مجمع الحديد والصلب ولاّ مش هانفذه؟ وبيقول: إحنا عايزين نشوف الموضوع!

فالحقيقة أنا مسئول، ولما سيادتك بتيجى آخر السنة وتحاسبنى وتقول لى: إنت مانفذتش الخطة ومانفذتش الأهداف اللى عملتها؛ هنخش فى إن الخزانة ماديتنيش واللجنة الاقتصادية ماديتنيش.. مش ممكن يعنى!

فأنا بقول: طالما إن هناك قانون للميزانية بننفذها، وبعدين عندما تتم أى دراسة ما ونوضع وضع ما والدولة تقره هنلتزم به من يوم إقراره، لكن مش معقول الدراسة – وقد تأخذ شهور أو سنين – نوقف الدنيا كلها لما نشوف! وبعدين كمان خصوصا وأن هذه المشاريع فى التنفيذ؛ يعنى النهارده لسه كان عندى رئيس مؤسسة الثروة المعدنية، قال لى: دلوقتى مشروع الدرفلة المقاولين نفسهم مستحقاتهم مش قادرين ندفعها!

الحقيقة يافندم الوضع.. الخطة مش ماشية!

وبعدين بدى أقول حاجة: برغم الكلام عن الأوضاع المالية للشركات أو غيره، طب مانشوف هل القطاعات حققت أهداف ولاّ لأ؟! وأنا بعت النهارده للدكتور سيد جاب الله تقرير المتابعة؛ يعنى مثلا قطاع الصناعة حقق الأهداف فى الإنتاج وزاد عليها وفى التصدير ماشيين؛ فما نجيش بقى نوقف القطاع بدعوى أما نشوف المواقف المالية ونشوف..

لنا ٧٢ مليون فى الميزانية يبقى ناخد بواقع ٦ مليون كل شهر. الدكتور عبد العزيز بعت لى ٦ أنا كنت منتظر يبعت لى ١٢ لأن فات ٣ شهور؛ يعنى بالـ ٦ نبقى خدنا ٩ والمفروض إحنا استحقينا ١٨!

عبد الناصر: أيوه ياأخ جاب الله.

جاب الله: بالنسبة للخطة وإمكانية تنفيذها اللى سيادتك بتستفسر عنها، هى الموارد الحقيقة قائمة لتنفيذ الخطة وتكفى لتحقيق الأهداف.

النقطة التانية: إنه بسبب نواحى إجرائية التنفيذ بطئ، وبطء التنفيذ منعكس فى مستوى أسعار السلع الأساسية لعملية الاستثمار؛ القمح، الذرة، الفول، الرز؛ تستهلك بأسعار مش بس بأقل من التسعيرة.. حوالى بنصف ما كانت عليه من سنة.

عبد الناصر: إيه.. مش فاهم أنا والله!

جاب الله: هى أسعار الحاصلات الرئيسية اللى هى أساسية فى عملية الاستثمار، هذه الأسعار اتخفضت أقل من التسعيرة؛ فتستهلك هذه المحاصيل بمستوى أسعار تبلغ نص الأسعار السائدة فى السنين اللى فاتت.

دلالة هبوط الأسعار هو انكماش فى الطلب، ودلالة انكماش الطلب دلالة على أن الإنفاق على الاستثمار مش كافى. فالموارد موجودة، إنما بسبب الإجراءات فى الإنفاق على الاستثمار مش كافى وبينعكس على الأسعار؛ بمعنى إن الناتج ينساب الى الاستهلاك بنصف الأسعار الحقيقية بتاعته.

والأمر يتطلب إننا ندفع أكتر فى تنفيذ الخطة والاستثمارات المقررة فيها، خصوصا وأن مواردها المالية متوفرة وكافية لتنفيذها.

سليمان: هو الواقع الموضوع اللى أثير النهارده جديد على خالص يعنى! إنما معلوماتى أنا عن نقطة واحدة خاصة بميزانية النقد الأجنبى. كنا اتفقنا هنا فى المجلس نخفض ميزانيات الوزارات ٢٠٪، ورجينا الوزارات إنها تبعت لنا التوزيع بتاع الميزانية المخفضة للنقد الأجنبى المطلوب حتى يمكن إن وزارة الاقتصاد تنفذ به.

للأسف فيما عدد قليل جدا من الوزارات، الباقى برضه طالبين استثمارات من غير الـ ٢٠٪.. يعنى استثمارات بالكامل.

فطبعا اتفقت مع الدكتور سيد، إن الوزارة اللى يصله منها توزيع المبلغ المخفض فورا يوافق لها على ميزانية النقد الأجنبى للسنة. ويمكن الأخ حسن يحب يضيف حاجة.

زكى: الحقيقة أنا مش شايف فيه تعطيل من الناحية المعانة، إحنا اتفقنا على الخطة واتفقنا على النقد المحلى والنقد الأجنبى، إذا كان فيه بعض مشاكل بالنسبة للنقد المحلى ممكن ترجع الى أن إجراءات التمويل أو التحصيل أو بعض التشريعات اللى كانت مفروض تصدر علشان نحصل فيها على فرق العجز اللى فى الميزانية، إتأخرت.

فيمكن دى خلت الأخ عزيز بدل ما ياخد ١٠ أخد ٦، لكن مؤكد فى خلال شهر – شهرين هيقدر يلحق نفسه.

إحنا كنا قلنا: إن فيه عجز ٢٠٪ صحيح، وقلنا: نخصمه من كل الوزارات. كان الأخ عزيز اتصل بى وقال لى: إن دلوقتى الحصة من الميزانية النقدية بتاعته جزئين.. جزء خاص بالواردات العادية وجزء بالواردات الاستثمارية.

فقال: إن أنا مجموع الاتنين لن أغيره، وعلى ذلك اللى أنا هاوفره لك من الميزانية العادية نزوده على الميزانية الاستثمارية وبالتالى ماتشيلش الـ ٢٠٪. أنا وافقت على أساس إن العبرة بالنسبة لى هو مقدار النقد الأجنبى اللى هياخده قطاع الصناعة، وطالما إنه هيكون الجزء الاستثمارى زى ما تعودنا دائما إنه الجزء المدفوع مقدم اللى هو ١٠ – ٢٠٪ والباقى يسدد على سنوات مش على سنتين – تلاتة إلا فى الآلات الصغيرة الباقى على ٧ – ١٠ سنوات.

أنا متصور إنه أهم مشروعات كانت البترول، أنا مش شايف..

صدقى: البترول النقص اللى كان مطلوب الـ ٢٠٪ كان نصه من قطاع البترول.. استثمارات البترول، فالواقع إن فيه تأشيرات جت فى الميزانية إحنا قريناها بعد ماصدرت؛ التأشيرات هى اللى كلبشت، كل حاجة لازم نرجع الى اللجنة الاقتصادية! الحقيقة العملية دى أصبحت معقدة!

يعنى النهارده علشان أمشى أى حاجة لازم أكلم السيد وزير التخطيط وآخد موافقة، ثم وزير الخزانة وآخد موافقة، ثم وزير الاقتصاد وآخد موافقة، وبعد ما آخد الثلاثة يقولوا: لأ.. ده فيه حاجة اسمها لجنة رباعية يبقى يتعرض عليها الموضوع!

أنا بقول: إن احنا فى وسط تنفيذ، وإذا كنا فى حاجة الى دفع التنفيذ فى الظروف العادية فنحن أحوج الى دفع التنفيذ فى الظروف الحالية.

إحنا النهارده وضعنا عقبات فى كل خطوة! بحيث إنه أنا غير قادر على تنفيذ الخطة. يعنى أنا بكلم سيادتك دلوقتى الصراحة؛ لأنه فيه التزام فيه خطة وفيه مشروعات قدمت بأسمائها واعتماداتها ثم اعتمدت مبالغها فى الميزانية. إذا كان فيه موضوع خاص بالخزانة والسيد وزير الخزانة اتفق معايا إن يدينا المبالغ، ليه نعطله؟!

زكى: الأخ صدقى سليمان قال: مانعرضوش على اللجنة، قال: اللى وافقتوا عليه يمشى.

صدقى: أنا بتكلم على الإجراء اللى متبع الى الآن، يعنى إحنا مضى من السنة ٣ أشهر الآن، الخطة معطلة تماما! وإذا كانت حتى بالنسبة لمشروعات جديدة، ده المشروعات اللى فى التنفيذ معطلة، شركات محملة بأعباء مالية ونيجى نقول لها: هانديكى استثمارات وماشية فى تنفيذ الخطة، بنيجى فى أول السنة نطلب استثمارات.. مافيش!

مجمع الحديد والصلب، الأخ على زين العابدين بعت لى جواب بالـ ٥,١ مليون جنيه اللى واردة فى الميزانية علشان يمشى فى مشروعات النقل. أنا ماريديتش عليه لأن هاجيب الـ ٥ مليون منين؟! هى واردة فى الميزانية، إذا كان المشروع الأصلى اللى إنت هتخدمه المشروع ماخدناش الاعتمادات بتاعته هاديلك إزاى؟!

والخطة مش ماشية! وأنا أرى إن احنا يافندم إذا سمحت إن احنا نعيد النظر فى الأوضاع اللى احنا حطيناها؛ إحنا حاطين فى كل خطوة عقدة! لازم نرجع لـ ٢٠ جهة علشان ناخد موافقة!

أنا بقول: الميزانية اعتمدت، إذاً اعتمدت لتنفيذ وضع معين، هناك مسئوليات ويجب أن كل وزير يتحمل هذه المسئولية. إنا هاجى وأحاسب آخر السنة إن الخطة ماتعملتش، وساعتها هايتنسى إن الخزانة مإديتنيش أو اللجنة الاقتصادية أو كذا! ويقال ليه الصناعة ماحققتش أهدافها؟!

حجازى: الحقيقة الكلام اللى بيقوله الدكتور عزيز، كلام كبير قوى يافندم! أنا لى تعليق: إنه اللجنة الاقتصادية تناقش هذا الكلام لسبب بسيط جدا إن الخزانة ماعطلتش ولا إجراء.

وهذا الكلام لم يحدث إلا فى خلال الـ ١٠ أيام الأخيرة – قبل المؤتمر بكام يوم – والدكتور عزيز لما عرض الفكرة الخاصة بالتمويل المذكرة اللى جت وأنا أشرت عليها شخصيا دون مناقشتها؛ لأن بصراحة مافيش خطة تمويلية فى البلد على مدار السنة. فيه ميزانية أيوه.. الميزانية ٢٠٠٠ مليون جنيه، إنما علشان أنفذ الميزانية على مدار السنة ده تمويل وجهاز مصرفى وبنك وفوايد يعنى مسألة..

يعنى أنا أقدر أقول: كل واحد يصرف طب وبعدين هانروح للبنك؟! اللى واخد ١٠٠ مليون، اللى واخد ٥٠ مليون هايروح يصرف ٥٠ – ٦٠ بدون أى ضوبط؟! لازم يبقى فيه ضوابط.

بالنسبة للحكومة معروفة بندى ١ على ١٢ من الاعتمادات؛ لأن النشاط فى الحكومة منتظم على مدار السنة، وبالتالى بنقول: نسبة ١ على ١٢ هى النسبة المعقولة وبالتالى أى خروج على هذه القاعدة بنبت فيه مباشرة، لو فيه أى طارئ بالنسبة للحكومة بنبت فيه، وبالتالى نتصرف على ضوء هذه الطوارئ فى الحكومة فمافيش مشكلة.

بالنسبة للقطاعات الاقتصادية النهارده الخطة كبيرة مهياش محدودة.

ثانيا: الأعباء، عملية الإنفاق بتاع العملة المحلية مابتتمش فى يوم وليلة، بتتم على مدار السنة فى خلال ١٢ شهر. أنا سألت.. هل فيه خطط تمويلية على مدار السنة بالنسبة للقطاع الاقتصادى فى الخزانة فى السنين السابقة؟ لأ! دى علشان ندرس عملوا محاولة قبل كده وفشلت! وبالتالى مافيش خطة تمويلية على مدار الـ ١٢ شهر.

إذاً الخزانة علشان تدى ترخيص بالصرف لازم يبقى فيه دراسة. أنا طالب دراسة على مستوى القطاعات، يصح فيه مواسم الإنفاق فيها بيزيد؛ يعنى مش ضرورى أبدا إن أنا أدى للصناعة ١٢ مليون كل شهر، يصح آجى فى شهر أدى ٣ مليون وفى شهر ١٢ مليون. قطاع تانى ممكن أديله مليون فى شهر و٥ فى شهر آخر. هذه الخطة التمويلية على مدار السنة غير موجودة ولم تكن موجودة؛ فكان النظام المتبع فى الخزانة تعنى بالطلبات الخاصة بالقطاعات أولا بأول.

طبعا علشان ننظم هذه العملية، فلازم إعادة التنظيم ولازم جهاز يقدر يقوم بهذه العملية بحيث إن احنا نلبى الطلبات حسب المواسم؛ فيه شركة تصرف مبالغ كبيرة فى شهر وتقعد فترة طويلة.

أنا مش شايف الخزانة عطلت أو حد طلب منها حاجة وعطلتها فيما يتعلق بالخطة سوى إن الدكتور عزيز كلمنى من ١٠ أيام وقال: إن الخزانة صرفت ٣ مليون، وإن ده ماينفعش عايزين تعيدوا النظر فى التمويل. وفى نفس اليوم اتصلت بالأخ حسن عباس زكى علشان العملة الأجنبية وأشوف التمويل ماشى إزاى، وفى نفس اليوم أعدنا النظر فى الطلبات بتاعته وإديناه ٦ مليون، ولم يحدث إطلاقا إن أى حد من السادة الوزراء فيما يتعلق بتنفيذ الخطة، فيما عدا هذه الحادثة العارضة اللى هى حديث تليفونى دار بينى وبين الأخ عزيز.

أما كونى أنا أطلب دراسة اقتصادية لمشروعات، أنا قايل وبقول ولازلت بقول: فيه مشروعات محطوطة فى الميزانية أنا الحقيقة لا أعلم عنها شئ!

فمش عيب إن أنا أسأل عن دراسة اقتصادية إطلاقا، كون الميزانية اتحط فيها تأشيرة إن المشروعات الجديدة تعرض على اللجنة الاقتصادية، أنا لم أضعها وحدى ولكن وضعتها اللجنة الاقتصادية؛ كل هذه المسائل واضحة ١+١= ٢.

أما أنا أدى ترخيص بالصرف ١ على ١٢ من الميزانية، إجراء لا يستقيم مع نشاط اقتصادى يتغير من شهر لآخر. فالطلبات اللى بتيجى بنبت فيها والسادة الوزراء موجودين، مين بعت مثلا طلب اعتمادات ولا خدش؟! ولا حد.

ده الموقف يعنى، إذا كان الدكتور عزيز عنده مشكلة اللجنة موجودة يعرض المشكلة وندرسها بالتفصيل. وأنا طلبت فعلا من الصناعة.. الصناعة ٧٢ مليون، ٧٢ مليون هاديله ٦ مليون كل شهر؟ ده يصح يؤثر على التمويل العام.

الحاجة التانية: الحصيلة النهارده بالنسبة للإيرادات، عندى مبالغ ضخمة فى القطاع العام بأحاول أحصلها. بعت للسادة الوزراء كل واحد جواب: أرجوكم تدفعوا، تخلوا الشركات تدفع الضرئب المستحقة عليها من العام الماضى لأن أنا عندى ٣٧ مليون عجز!

فى اللجنة الاقتصادية، فيه اجتماعات متتالية لمتابعة المشروعات؛ لأن لازال عندى ٦ مليون أو ١٠ مليون عجز، عرضت مشروعات متتالية مامشيناش منها غير ٤ – ٥ مليون.
يعنى أنا باتحرك.

عبد الناصر: أنا باتكلم.. بسأل، لأن أنا طبعا..

حجازى: أنا مش حاسس إن فيه عطلة يافندم.

عبد الناصر: يعنى أرجو، دائما هناك اتجاهات لتنويم الخطة لتوفير تحت أى عنوان من العناوين أو أى سبب من الأسباب، وبالعقل الباطن يادكتور حجازى بيحصل هذا العمل بالنسبة لوزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد.. يعنى بالعقل الباطن من غير ماتدرى يعنى! (ضحك)

حجازى: لا.. مش عندى، أنا حريص يافندم على إن المسائل تنفذ. أنا باتابع دلوقتى يافندم فى التمويل إيراد ومصروفات بند بند لأن أنا نجاحى فى الميزانية هو التحصيل. أنا فعلا بأعيد تنظيم الوزارة لأن فعلا قطاع الأعمال بالذات لازم ياخد حرية، ده أنا باعمل توعية.

عبد الناصر: ماهو موضوع الإصلاح الاقتصادى ماجالناش، أنا بعتبر لسه محصلش إصلاح اقتصادى. المذكرة اللى إنت قدمتها ووافقنا عليها دى.. دى كانت موافقة علشان تسهل لك الميزانية.

حجازى: موجود يافندم النهارده دراسات وأبحاث بندرسها مع القطاعات لأن أنا مش عايز..

عبد الناصر: يبقى المطلوب.. إن الخطة تتنفذ وفى آخر السنة تكون الخطة متنفذة وتحقق تنمية ٥٪.

حجازى: أنا مستعد أتحمل الكلام اللى بقوله، اللى عنده معوقات من الخزانة بيقول لى.

مراد: والله فيه حاجة عايز أقولها بالنسبة للتأشيرات فى الميزانية: إن فيه يمكن دلوقتى جت على لسان الأخ الدكتور حجازى إن فيه خطة تصنيع فيها مشروعات يظهر إن مافيش الاقتناع الكافى بأنها مدروسة اقتصاديا ولذلك فوتوا الميزانية – زى سيادتك مابتقول – وبعدين قالوا: كل مشروع ييجى لنا نبقى ندرسه فى حينه.

ودلوقتى مثلا زى مجمع الحديد والصلب، فيه الآن كثير من الشك فى صلاحياته من الناحية الاقتصادية، وكتبت فى الصحف.

عبد الناصر: وهو رئيس وزارة إحنا موافقين عليه فى اللجنة التنفيذية العليا.. هو صدقى.

مراد: بس بيقولوا: إن فيه انطلاق وفيه خطة تنمية اقتصادية وإنتاجية للمصانع، ودلوقتى نتيجة وقف خطة التنمية فى الفترة اللى فاتت بقى إنتاجه أزيد بكثير من حاجة البلد، وعلشان نصّرف الزيادة فى الإنتاج هيبقى غالى بالنسبة للخارج وفيه فائض فى السوق العالمى.

والكلام ده اتكتب فى الجرايد.. الأخبار والأهرام الاقتصادى من أخصائيين وفيه ناس فنيين بيعارضوا دلوقتى، بيقولوا: إن الظروف دلوقتى اتغيرت ويجب إعادة النظر فى المشروع.

فمثل هذا بيوجد شك ساعات فى مدى هل ننطلق ولاّ ندرس؟ يمكن ده السبب الباطنى، مادام سيادتك اتكلمت على العقل الباطن والاحساس النفسى! يعنى مافيش الإيمان القوى بأن هذه المشروعات عايزة الدفع القوى وكلنا نزق فيها؛ ولذلك هو كان يحسن باستمرار إن هذه المشروعات يبقى لها دراسة اقتصادية، وكلنا – حتى اللى مننا مش فنيين – برضه يبقوا متابعين العملية وكلنا مؤمنين بها ونزق فى الموضوع.

فيمكن ده – لو أذنت لى سيادتك – هو السبب الباطنى!

صدقى: أنا أحب أقول: إن الخطة اللى بننفذها النهارده هى ما تسمى بخطة الإنجاز، ووضعت فى الوقت اللى كان السيد صدقى سليمان رئيس الوزراء.

المشروعات دى قتلت بحثا ودراسة فى وزارة الأخ زكريا محى الدين ثم فى وزارة الأخ صدقى سليمان، واستبعدت بعض مشروعات ووفق على بعض المشروعات.

مشروع الحديد والصلب – اللى سيادتك بتقول عليه – فى وزارة الأخ زكريا محى الدين نوقش ودرس، ثم السيد وزير الصناعة فى ذلك الوقت هو اللى وضع البروتوكول وأمضاه مع الاتحاد السوفيتى ووافق عليه مجلس الوزراء فى ذلك الوقت، ثم أعيد الموافقة عليه فى وزارة السيد صدقى سليمان. أنا النهارده بانفذ مشروع فى التنفيذ فعلا.

الموضوع إن فيه تشكك فى اقتصاديات المشروعات ويجب أن تكون هناك دراسة اقتصادية.. ده مطلوب. مافيش مشروع اتعمل بدون دراسة اقتصادية، ولا يجوز أن نقول كأنه لم يكن هناك دراسة اقتصادية للمشروعات؛ لأن ده اتهام خطير جدا ومن غير المعقول أن الدولة على مدى عشر سنوات من التخطيط الصناعى تعتمد ١٠٠٠ مليون جنيه بدون أن تطمئن أن هناك دراسات!

أنا أحب أقول لسيادتك واقعة: إن فى وقت من الأوقات قيل إن الدراسات مش كافية وطلبت الدراسات بالنسبة لمشروعين.. مشروع الألومنيوم ومشروع الحديد والصلب. فهيئة التصنيع علشان تبعت كافة الدراسات، أجرت عربية كارو لأنها كانت فى أكتر من ٦ زكايب.. مجموعة الدراسات اللى اتعملت لهاذين المشروعين.

فمش معقول إن مشروعات هاتتكلف عشرات الملايين من غير دراسة إنما مسألة التشكك باستمرار! وأنا الحقيقة سمعت كلام إن المشروعات لازم تدرس ولازم نشوفها كأنه لم يكن هناك دراسة! قد يكون هناك خطأ فى الدراسة فى مشروع أو فى آخر ومافيش حد فى الدنيا منزّه، طبعا الفنيين بتوعنا هم اللى بيدرسوا وبيقرروا.

لكن من حيث المبدأ أن هناك مشروعات أقرتها الدولة وسارت الى التنفيذ بدون دراسات اقتصادية.. ده قول غير حقيقى. أنا يؤسفنى أن أقول يافندم: إن بعض ما كتب فى بعض الصحف أخذت بيانات من بعض دوائر رسمية! يعنى الحقيقة الحملة فى التشكيك سارت الى درجة غير مقبولة. وبعدين أنا بقول النهارده بانفذ خطة الإنجاز التى لم أكن مشتركا فيها!

يعنى أظن إن مافيش حاجة! دفاع عن هذه المشروعات أنا مش بادافع عن نفسى فيها أكتر من إن أنا بانفذ خطة إنجاز أنا لم أقرها ولم أشترك فيها. لكن كمان لا يجوز إطلاقا.. أنا مقتنع بما ورد بها من مشروعات وبأهمية عملية التصنيع وهى سياسة الدولة والدولة أعلنتها فى كل المناسبات، وأتت بنتائجها وبأحسن النتائج اللى كنا ننتظرها منها، وبعدين أقبل بإن العملية توقف!

كمبدأ.. المبدأ اللى النهارده هل هناك تنمية ولاّ مافيش تنمية؟! الحقيقة إحنا النهارده بقى يجب أن نضع سياسة ياإما هناك تنمية ياإما مافيش تنمية، ونقرر المبدأ ثم يلتزم كل مننا به.

ما مصلحتى فى إن احنا ننفذ مشروعات كثيرة أو قليلة إلا لأنى أعتقد أن هذا هو ما أقرته الدولة، وعلى التزام كوزير للصناعة أن أنفذ ما أقرته الدولة؟! إنما تبقى العملية أن هناك من لا يقتنع بهذا، إنه تتخذ الوسائل لإيقاف هذه العملية تحت ستار ندرس المشروعات! طب هذه المشروعات فى التنفيذ.. ده التعطيل النهارده فى تنفيذ ماهو فى التنفيذ، أنا أفهم إن احنا ندرس الجديد!

مشروع الحديد صُرف عليه حتى الآن ١٥ مليون جنيه، ده مش مشروع جديد واتعملت بروتوكولات والسيد وزير الصناعة فى ذلك الوقت راح الاتحاد السوفيتى ومضى أكثر من بروتوكول وصار فى التنفيذ؛ نبقى نلاقى كأن الموضوع لم يدرس؟!

عبد الناصر: لازم تاخد استراحة شوية علشان تروق دمك! (ضحك)

صدقى: يافندم أنا اتعرضت فى الفترة اللى فاتت دى لعملية غريبة جدا..

عبد الناصر: روّق دمك ياعزيز، الأخ مراد له الحق إنه يشك فى دراسة أى مشروع هو عايز يقتنع به.

صدقى: طب ما أنا بأشرح له إن كان فيه دراسة.

عبد الناصر: لأ.. وتقول له: إن الدراسة كذا وكذا وأى واحد الحقيقة له الحق أن يقول، لأنه إذا كان قرأ هذا الكلام فى جريدة الأخبار مثلا مش هو بس اللى يبقى شك، بيبقى الناس كلها شكت! هو الراجل له الحق يسأل ويقول لك: أنا باشك فى الدراسة الاقتصادية لهذا المشروع، وإنت مايبقالكش الحق إنك تتحمق!

صدقى: أنا مابتحمقش يافندم.

عبد الناصر: (ضحك) يعنى بنوضح بدون حمق!

صدقى: أصل الكلمة دى يافندم بتردد دلوقتى فى كل اجتماع!

عبد الناصر: ماعلش.

صدقى: لما نبقى ندرس المشروعات! لما نطمئن الى اقتصادياتها! كأنه هناك خطأ جسيم وأن هناك حد بيحاول يخبى! دى خطة إنجاز وننفذها، وأغلب استثمارات هذا العام استكمال لمشروعات.

عبد الناصر: طب إنت قلت هذا الكلام ياعزيز، هانقوله تانى ليه؟! (ضحك)

حجازى: هو فيه طلب بسيط من الأخ عزيز علشان يعنى نريّحه لأن الصناعة تهمنا، الصناعة عندنا ١١٠، عايزين يافندم الدكتور عزيز يدينا خطة تمويل على مدار الـ ١٢ شهر وأنا التزم قدام المجلس بتدبيرها.

صدقى: خطة التمويل إنك تدينى ١ على ١٢ من الميزانية.

حجازى: لأ.. مش ممكن!

صدقى: أمال إيه؟

حجازى: لأن ده مش أساس علمى إن أنا أنفذ الخطة ١ على ١٢؛ أنا مابشتغلش بطريقة منتظمة طول السنة، أى واحد بيعمل مشروع وبينفذ مشروع بيشتغل وبعدين بيدفع مقدم.

يعنى عملية الإنفاق لازم لها طريقة معينة علشان أنظم موارد الدولة علشان أقدر أغطى كل القطاعات. سيادتك فيه ميزانية تقديرية من الناحية النقدية باخدها على مدار السنة، وأنا مستعد أعمل لها التمويل اللازم.

لأن سيادتك عندك ٣٧ مليون تمويل ذاتى و ٧٢ من الخزانة، الـ ٧٢ من الخزانة فيها جزء سد عجز، وسد العجز مابيظهرش فى الشهور الأولى ده سد العجز يظهر فى الأشهر الأخيرة بالنسبة للقطاعات اللى فيها عجز.

فأنا بقول: سيادتك تدينا دراسة على الـ ١٢ شهر وأنا مستعد إن أنا أعمل على تدبير هذه الموارد خلال الـ ١٢ شهر.

عبد الناصر: إحنا مش عايزين تضارب، ولاّ أرفع الجلسة وأجيب لكم ليمون؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

شقير: إسمح لى يافندم.. هى المشروعات لها ميزانية تقديرية موزعة على عدد من الأشهر، هو لو الطلب اللى الدكتور عبد العزيز حجازى بيطلبه؛ اللى هو يجمع خطة التمويل فى الميزانية التقديرية الموجودة لكل مشروع وتتجمع ونشوف هاتظهر إيه؟ لأن فى الخطة التقديرية أو الميزانية التقديرية السنوية لكل مشروع مربوط له إن الشهر هيتصرف كذا و.. الى آخره، لو الدكتور عزيز جمعها ووضع الميزانية التقديرية دى واتفق مع الدكتور عبد العزيز، يبدو لى هانقول الشهر ده ٥، الشهر ده ٧ ، الشهر ده ٩ بحسب تجميع الميزانيات التقديرية.

وهى المشكلة فى اعتقادى مهياش بالضخامة اللى باينة من النقاش يعنى.

عبد الناصر: على كل حال الهدف هو الخطة تمشى. تتفق مع الدكتور عبد العزيز على عملية التمويل، هو برضه كلامه صح مش معقول ٦ كل شهر!

صدقى: إسمح لى يافندم، هو الوضع بتاع الشركات إنها كُلفت بمشروعات على مدى السنين اللى فاتت على إن الدولة هاتديها من ميزانيتها استثمارات معينة. الدولة سنة بعد أخرى مإدتش الاستثمارات اللى كان المفروض تديها من الميزانية، فاضطرت الشركات إنها تكمل المشروعات بالاقتراض من البنوك؛ فأصبح الشركات – من أنجح الشركات اللى عندنا – مدين بـ ١٠ – ١٢ مليون جنيه.

النهارده الميزانية الاستثمارية حتى مهياش لمقابلة الالتزامات شهر بشهر، بل لسداد دين مستحق من سنتين تلاتة. يعنى كلام الدكتور عبد العزيز لو إحنا ماشيين بـ system مضبوط من أول يوم، وهو يعلم المراكز المالية للشركات وأنا ذكرتها له قبل كده وهو وافقنى؛ إن الشركات النهارده هى كوحدات اقتصادية مش سليمة، هى حُملت بأعباء وقروض مالهاش ذنب فيها.. فأصبح هو ده الوضع.

لما بييجى بالإضافة الى هذا أن مشروعات التنفيذ أيضا الاستثمارات اللى هى لازمة علشان ندفعها للمقاولين مابتتوفرش لديها؛ نقف. أنا أستشهد بالدكتور حسن مصطفى، برجع لشركات المقاولات وباشوف..

مصطفى: أنا موافق.

صدقى: ويشوف شركات القطاع العام مدينة لشركات المقاولات بكام؟ حتى البنوك لما النهارده بيروحوا يقترضوا بيرفضوا لأن الموقف المالى للشركات متعذر! فالموضوع مش كده.

حجازى: هو يافندم – لو سمحت لى – الكلام ده كله صح، وده ناتج من عدم وجود سياسة تمويلية سليمة تراكمت نتيجة لها ديون وقروض وأعباء فى الشركات. لما يبقى عندى ٤٠٠ شركة، محدش متصور إننى فى ظرف شهرين أدرس ٤٠٠ شركة وليس لدى فى وزارة الخزانة جهاز! وأنا يمكن اتفقت مع الأخ سمير حلمى والسيد حسين الشافعى يعلم، بأن أنا بأوقف فحص الشركات المساهمة العامة من الناحية الضريبية وباحول الجهاز اللى عمال يراجع فى شركات مساهمة ويضيع وقته، إنه يدعها علشان خاطر نقدر نجابه عملية التمويل الخاص بالشركات.

فالدكتور عزيز عايزنى أحل حاجتين فى نفس الوقت! هى دى الصعوبة الحقيقة؛ التراكم بتاع السياسة المالية الخاطئة اللى تحملت بها الشركات فى خلال السنين اللى فاتت. شركات الأسمنت عمرها ماكانت بتخسر هاتخسر السنة دى لو سيبناها بدون مانديها تمويل؛ لأن راحوا خدوا فلوس ومولوا بها شركات فى السودان وإدوا قروض وبالتالى الشركات عجزت النهارده مافيهاش سيولة!

أنا بادى مثال.. أنا باعترف بهذا، ولهذا أنا مش عاوز أمشى فى نفس الدراسة اللى كانت ماشية فى السنين اللى فاتت. من أجل هذا فعلا أنا باعمل دلوقتى اتفاق مع الجهاز المركزى إنه يشيل عنى من اللى بيقوم به الضرائب؛ علشان أحقق وأقدر أسحب جهاز مصلحة الضرائب أجرى به الدراسات اللى تخلينى أصحح هذه المراكز المالية؛ لأن فعلا الصناعة وشركات المقاولات بالذات فيه كثير من الشركات محملة بأعباء ضخمة. إحنا السنة دى حاولنا نعالج قطاعين.. قطاع السياحة وشركة الحديد والصلب فقط فى الميزانية لأنه لا كان عندى بيانات وحجم المشكلة مش قدامى.

فلو أنا أصحح رؤوس أموال الشركات هاعوز مشروعات ضخمة، فنحلها حسب أولويات معينة. فالحقيقة فيه مشكلتين مش مشكلة واحدة يافندم.

صدقى: وده اللى أنا بقوله يافندم، الى أن تعمل هذه الدراسات مانوقفش. يعنى بقول: هل هنفضل واقفين لغاية مانشوف الحالات كلها بتاع الشركات؟! بقول: طب مانمشى فى التنفيذ لأن دى أعباء وفى التنفيذ ومقاولين فى إيديهم عمل.

والدراسة – وأنا قلت الكلام ده للدكتور حجازى لما كلمته فى التليفون – قلت له: عندما نجد الحل اللى هانقرره كسياسة يبقى نطبقه من وقتها، لكن دلوقتى ماقولش فى الماضى كان فيه system فى وزارة الخزانة خلا لى الموقف المالى للشركات.. أقوم أوقف الدنيا كلها لغاية ما أشوف الـ system وأدرسه وبعدين أبتدى أدى! لأ.. بنمشى لأنه فيه حاجات متطلبات للتنفيذ. ولما بتبين الدراسة اللى هتعملها وزارة الخزانة وتقترح system معين والدولة توافق عليه، كلنا نلتزم به. هو ده بس الموضوع اللى بينى وبينه.

الشافعى: هو الحقيقة الموضوعين.. كل واحد وجهة نظره سليمة؛ الدكتور عزيز فعلا وهو عايز ينطلق فى التنفيذ بتاعه لازم يطمئن الى أن التمويل متوفر بحيث إنه مايبقاش فيه عقبة فى التنفيذ.

وهنا فى الجلسة حصل اتفاق على إن الأساس اللى يتم به التمويل يمكن كان فيه نقطة خلاف بالنسبة لبعض المشروعات محملة بأعباء، واتفق عليها فى الجلسة اللى كنا حاضرينها هنا.

بالنسبة للخزانة، يعنى إذا مكانش فيه خطة تمويل هتخلص الشركات من الظروف اللى كانت موجودة فيها، فعلا هنبقى باستمرار داخلين إحنا فى حلقة مفرغة بالنسبة لأن سيولة الأموال غير قادرة على مقابلة التمويل الحقيقى اللى تم الاتفاق عليه بالنسبة للأساس.. التوزيع اللى حصل.

ويتهيألى علاوة على أن الخطة هتقر إذا مكانتش خطة التمويل، خطة الائتمان هتكون قادرة على إنها تبقى قائمة بذاتها؛ بحيث إنها ماتخليش أى قطاع حاسس بإنه متوقف على عملية التمويل، فعلا المشروعات هتيجى تصطدم بالتنفيذ الفعلى.

والشركات كانت ارتبطت بعملية مركزية أكثر مما ينبغى، خلت فيه جزء من المسئولية عن عدم القدرة على الحركة لربط ده مع ده وده مع ده؛ فأول ما حلقة بتقف بترد على بقية الحلقات.

واللى أنا أقصده.. بقول: إن الدكتور حجازى يعنى اللى هو بيسعى اليه النهارده هو عايز يخلى هذه الشركات فى دور حركة واعتماد على النفس؛ بحيث إن التمويل يكون تمويل حقيقى مش تمويل من الناحية النظرية.

ويتهيألى العملية دى هتاخد بعض الوقت، ويجب الجهتين يصبروا على بعض شوية ويقدروا الظروف الحقيقية للموضوع.

عبد الناصر: موضوع أخير.. قرارات المؤتمر القومى وأنا تعهدت بتنفيذها. كل وزارة من الوزارات تشوف إيه اللى يخصها من قرارات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى، وتعرض أيضا على اللجنة اللى هيرأسها السيد حسين الشافعى؛ يبقى عندنا قرارات ٣٠ مارس، وفى نفس الوقت قرارات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى.